الدولة العيونية في البحرين

٤٦٩ - ٦٢٦ هـ / ١٠٧٦ - ١٢٣٨م

د. عبد الرحمن بن مديرس المديرس

من إصدارات دارة الملك عبد العزيز (٩) - ١١٢. الرياض، ١٤٢٢هـ.

مراجعة : د. محمد بن موسى القريني
كلية المعلمين في الأحساء

بقي تاريخ شرق الجزيرة العربية بعيدًا عن متناول الباحثين والدارسين حتى نهاية القرن الماضي، فكان أن بقي تاريخ الدولة العيونية ورموزها ميراثًا يتداوله أبناء المنطقة شفاهًا من خلال ترديدهم أشعار ابن المقرب العيوني، الذي يعد شعره وثيقة تاريخية حفظت الكثير من تاريخ تلك الدولة، وكان اختيار الدكتور عبدالرحمن مديرس المديرس - وهو أحد أبناء المنطقة، وعضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود - لهذا الموضوع رسالة للماجستير في الجامعة المذكورة، وتحت إشراف أحد أساتذتها وهو الدكتور عبداللطيف الناصر الحميدان، قبل أكثر من عقد من الزمن كان هذا الاختيار خطوة موفقة للكشف عن فترة من تاريخ شرق الجزيرة.

وقد قامت دارة الملك عبد العزيز مشكورة بنشره ضمن نشاطها المتعدد في الكشف عن تاريخ جزيرة العرب قديمًا وحديثًا.

يقع الكتاب في ٢٣٠ صفحة، ويتكون من أربعة أبواب مع توطئة وملاحق. يتكون الباب الأول من فصلين، ومثله الباب الثاني، أما

الباب الثالث فيقع في أربعة فصول، والرابع يقع في ثلاثة فصول. ومن هنا يلحظ أن الأبواب غير متوازنة من حيث عدد الفصول وعدد الصفحات.

خصص الباحث الفصل الأول من الباب الأول للحديث عن قبائل بلاد البحرين قبل الإسلام وبقاياها في فترة الدراسة، وأعطى تفصيلاً أكثر عن قبيلة عبد القيس. ويتميز هذا الفصل بالعرض اليسير رغم تشعب موضوع القبائل من حيث استقرارها وتنقلاتها وتغير مواطنها وتحولها إلى الأرياف.

أما الفصل الثاني فقد تحدث فيه الباحث عن حركات المعارضة في بلاد البحرين بعد ظهور الإسلام. وهو استعراض لفترة طويلة من تاريخ المنطقة لا صلة له بشكل وثيق بموضوع الدراسة باستثناء حركة القرامطة. لذا كان الأولى أن يُختصر الفصلان في فصل واحد، ويكون الفصل الأول من الباب الثاني "ثورتا أوال والقطيف" ضمن الفصل الثاني.

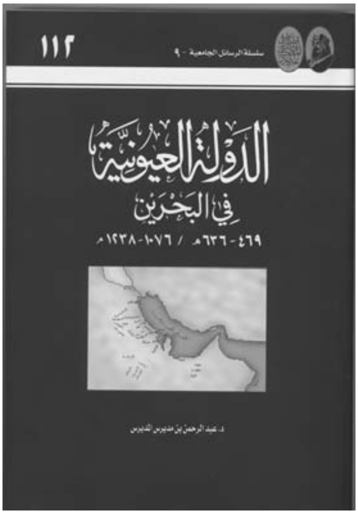
١١٢
سلسلة الرسائل الجامعية - ٩
الدولة العيونية في البحرين
٤٦٩-٦٣٦هـ / ١٠٧٦-١٢٣٨م
د. عبد الرحمن بن مديرس المديرس

ويأتي الباب الثاني ليضم فصلين، الأول منها عن "ثورتي أوال والقطيف"، الذي أشير آنفًا إلى مكانه المناسب في الدراسة. أما الفصل الثاني فيتحدث عن ثورة عبدالله بن علي العيوني ضد القرامطة، ونجاحه في ذلك، وعلى الرغم من محاولة الباحث الجادة والرصينة في توثيق ما أورده ابن المقرب في ديوانه وفي شروحات الديوان نفسه، إلا أنه بقيت تساؤلات كثيرة حول عدد من النقاط نحجم عن ذكرها خشية الإطالة. ومع ذلك، فهذا الفصل يمكن أن يضم إلى الباب الأول ليكون فصلاً ثالثًا من الباب المذكور.

ويتحدث الباب الثالث عن الأحوال السياسية في عهد الدولة العيونية، وهو يقع في أربعة فصول، ويشغل بذلك ستين صفحة من الكتاب؛ أي مقدار ثلث الدراسة، تناول في فصله الأول فترة التأسيس والقوة، وفي الفصل الثاني تناول دور الانقسام، والثالث دور الانتعاش، والرابع دور الانحلال والسقوط. وهذا الباب من أهم أبحاث الدراسة وأعقدها خاصة فيما يتعلق بتداول السلطة بين الأمراء العيونيين سواء في الأحساء والقطيف أو أوال حيث تتداخل الأدوار والفترات الزمنية فيها.

أما الباب الرابع وعنوانه "الأحوال الحضارية في بلاد البحرين في العهد العيوني"، ففي فصله الأول حديث عن نظام الحكم والإدارة، ثم الحياة الاقتصادية، والاجتماعية في فصله الثاني، أما الفصل الثالث فتناول الحياة الفكرية.

إن ما يتضمنه هذا الباب من فصول لا يصلح أن يحمل العنوان المشار إليه آنفًا، وإن أفضل عنوان لذلك هو "من ملامح الدولة العيونية" وذلك حتى يتناغم مع الشمولية التي سطرها الباحث سواء في الجانب الإداري، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو الفكري.

وكان بإمكان الباحث أن يعرض للحياة الفكرية بصورة أوسع؛ لأن كتب التراجم القديمة والمتأخرة رصدت الكثير من الأدباء والعلماء في البحرين والأحساء والقطيف في تلك الفترة، مما يلقي الضوء على تلك الحياة ويبين كثيرًا من جوانبها ناهيك عن أن الباحث من أبناء المنطقة، فكان من الأجدر به أن يتوسع في ذلك.

كان بإمكان الباحث أن يعرض للحياة الفكرية بصورة أوسع

أما ملاحق الكتاب التي تقع في ٢٥ صفحة فاشتمل الجدول الأول منها على الأحداث والوقائع في بلاد البحرين منذ ظهور الإسلام

وحتى قيام الدولة العيونية، والجدول الثاني تناول الولاة والحكام في بلاد البحرين منذ ظهور الإسلام وحتى ظهور الدولة العيونية، إلا أن الباحث - كما يبدو - فاته ذكر بعض الولاة، إضافة إلى أن كلاً من محمد بن بور، والعباس بن عمر الفنوي عملا مؤقتين بصفتهما عاملين على البحرين، وأنهما لم يمارسا السلطة الفعلية فيها، وهما من زعماء القبائل الموالية للدولة العباسية ليس غير، وهي التي عملت على استخدامها للسيطرة على المنطقة.

أما الملحق الثالث فهو في الحقيقة محاولة جادة وجريئة من الباحث بذل فيه جهدًا كبيراً لوضعه جدولاً لتسلسل حكام الدولة العيونية منذ قيامها حتى نهايتها.

وتضمن الملحق الرابع نص رسالة أبي البهلول العوام بن محمد يوسف الزجاج أمير أوال إلى ديوان الخلافة العباسية.

ويلحظ أن المؤلف أشار إلى نقل ذلك من "تاريخ جزيرة أوال" المنشور في مجلة العرب، لكنه نسب هذا العمل في ثبت المصادر والمراجع إلى د. منذر البكري. في حين الذي قام بنشر ذلك هو الشيخ حمد الجاسر وليس منذر البكري، مما يقتضي تصحيح هذه الإشارة.

وتأسيسًا على ما تقدم ذكره، فإن هذا العمل يعد محاولة جريئة وجادة ورصينة ورائدة لاقتحامه فترة كانت غامضة، إلا أن ما يؤخذ على المؤلف أنه لم يبذل جهدًا واضحًا في تنقيح أطروحته الأصلية، رغم مرور مدة طويلة على إنجازها، وظهور الكثير من المصادر والمراجع والأبحاث التي يمكن أن تضيف، أو توثق، أو تصحح بعض المعلومات التي ذكرها، وخاصة فيما يتعلق بمخطوطة ابن المقرب التي تحتفظ بها المكتبة الرضوية في مدينة مشهد بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي أشار إليها الباحث في مقدمته بأنه لم يستطع

الحصول عليها؛ وبين أيدينا نسخة منها. والنقاش الذي دار حولها على صفحات جريدة الجزيرة السعودية في أعدادها: ١٠١٢٠ يوم الثلاثاء ١١/٠٣/١٤٢١هـ، و١٠١٣١ يوم السبت ٢٣/٠٣/١٤٢١هـ، و ١٠١٣٤ يوم الثلاثاء ٢٥/٠٣/١٤٢١هـ الذي جرى بين المرحوم الشيخ حمد الجاسر والأستاذ عبد الخالق الجنبي من أهالي القطيف.

وفي الختام يمكن الإشارة إلى أن المؤلف بذل جهودًا طيبة في جمعه للمصادر والمراجع، مخطوطة ومنشورة، والتي لاشك في أنها أثرت عمله وميزته من حيث التوثيق والأصالة. كما أن تصنيفه لهذه المصادر والمراجع كان تصنيفًا أكاديميًا علميًا، رغم وقوع بعض الأخطاء اليسيرة فيها.

ولو أن الباحث الكريم توج عمله هذا بصنع فهارس عامة تشمل المواقع، والأماكن، والأعلام .... إلخ؛ ليسهل الإفادة من هذا العمل الجيد لكان هذا أمرًا محمودًا. متمنين للباحث مزيدًا من العطاء والتوفيق،،،،